المحاضرة الرابعة: واقع الثورة عشية انتفاضة 20 أوت 1955

أ – من جانب جيش وجبهة التحرير:

تؤكد جل المصادر أن الثورة التحريرية عند اندلاعها في الفاتح من شهر نوفمبر 1954 كانت الحوادث فيها منتشرة عبر كامل الوطن، مع سبق تحمل المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) عبء الثورة وتوسعها وانتشارها، وقوة التسليح، ومواجهة العدو في حرب العصابات، ولكن جميع المناطق عمتها الثورة في شكل عمليات خفيفة لم تختلف فيها المنطقة الأولى في التحضيرات وتنظيم الأفواج المسلحة والنشاط السري.

ففي هذا الشأن وبخصوص المنطقة الأولى دائما؛ فإن المجاهدون الأوائل يؤكدون أن قائدها "مصطفى بن بولعيد" قد وضع النواة الأولى لجيش التحرير الوطني، وقسم جيشه إلى 39 فوجا انطلقوا كلهم ليلة أول نوفمبر 1954 في تنفيذ مهمهم، نجح منهم 33 فوجا نجاحا تاما، وامتازت المنطقة عن غيرها من المناطق بالنشاط المكثف وسرعة الانتشار والانتقال من حرب العصابات إلى حرب المواجهة. وهو ما تؤكده الوثائق الفرنسية التي تطليقها بمنطقة (الجنوب القسنطيني)، التي تذكر أن مجموع أوراس النمامشة كان أصل الثورة الجزائرية، وهي منتشرة في جميع أرجائه، وهو الأمر الذي جعل الفرنسيين يخصصون ضدها عملية حربية تحت اسم (تيمقاد) مشطت شرق منطقة الأوراس كلها للقضاء على الثورة، ودامت تلك العملية سنة كاملة طيلة سنة 1955.

كما تعجبت هذه التقارير الاستعمارية من عدم استطاعة قواتها اخماد الثورة في هذه المنطقة، وأكدت أن الخسائر التي أصابت شرق الأوراس، لم تثن المنطقة من مواصلة الثورة، بل أن رجالها واصلوا العمل العسكري والتجأ 500 مجاهد منهم إلى الحدود التونسية، وأصبحت منطقة قفصة ملجأ ومنطلقا للعلاقات الجزائرية التونسية والمشرقية، وشهدت أيضا هذه التقارير أن المنطقة ظلت صامدة وشامخة ومنظمة تحت قيادة ""شهياني بشير" خلفا للشهيد "ابن بولعيد" الذي سافر إلى المشرق لجلب الأسلحة وألقى عليه القبض في الحدود اللبية التونسية يوم 11 فيفري 1955.[1]

---

[1] يوسف مناصرية، **دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954 – 1962)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص: 58 . 60.

كانت حدود المنطقة الأولى هي جبال الأوراس وجبا النمامشة، وجبال تبسة، وجبال الحضنة، والهضاب العليا، وسوق أهراس، وبني صالح، وطريق قالمة، وعين عبيد، وسطيف وبرج بوعريريج، وكان جيشها – كما تذكر الوثائق الفرنسية – يضم ما بين ألف وخمسمائة (1500) وألفي (2000) رجل، يملكون من السلاح ست (6) بنادق رشاش (*Fusils Mitrailleuses*) والجيش مسلح بنسبة 75 % سلاح حربي و25 سلاح صيد ويتبع الأفواج ألف ومائة (1100) رجل جاهزين لحمل السلاح وثلاثة آلاف (3000) رجل من المتعاطفين العاملين من أفراد الشعب وهم جاهزون ومتأهبون على الدوام لتدعيم صفوف الثوار، ومسلحين بالمداري والعصي، عندما يحدث أي حدث.[1]

أما المنطقة الثانية؛ فقد عرف التنظيم الثوري بها نوع من التعثر في الأيام الأولى من اندلاع الثورة نتيجة رفض إطارات الشمال القسنطيني تعيين السيد "رابح بيطاط" على رأس المنطقة الثانية وقد تم وضع حل لهذه المشكلة حيث وقع بنيه وبين "ديدوش مراد" تبادل لأن هذا الخير كان قد عين في بداية الثورة على رأس المنطقة الرابعة.[2]

وبالرغم من أن أفراد جيش التحرير الوطني كان حسب تقدير "بن طوبال"[3] يضم 50 مجاهدًا وهو عدد ضئيل مقارنة بعدد مناضلي حركة الانتصار الحريات الديمقراطية الذي كانوا ينشطون فيها الذي كان يصل إلى قرابة سبعة مناضل (7000).[4] فإن "ديدوش مراد" و نائبه "زيغود يوسف" من تنشيط العمليات العسكرية بها، إلى أن استشهد يوم 18 جانفي 1955 فخلفه الأخير على رأس قيادة المنطقة.[5] الذي أخذ يبادر بضرب القوات الاستعمارية بعمليات فدائية مثل ما حدث مع القنبلة التي فجرت بمناسبة يوم 8 ماي 1955 في مطعم الكازينو بقلب مدينة قسنطينة، الذي يتردد عليه كبار المعمرين والقياد والجندرمة والعملاء وكبار تجار اليهود، وهذا مصادفة لذكرى 8 ماي 1945 وبعد الصمت الذي عم المنطقة بد اعتقال "مصطفى بن بولعيد". وتبعت هذه العملية فدائية جرئية

---

[1] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص ص: 61 -62.

[2] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص: 123.

[3] من مواليد 1923 بولاية ميلة (حاليا)، انخرط في حزب الشّعب سنة 1938، عضو في المنظمة الخاصة، عضو مجموعة 22، نائبا لزيغود يوسف على قيادة المنطقة الثانية بعد استشهاد ديدوش مراد، أحد الذين حضروا لهجوم الشّمال القسنطيني في 20 أوت 1955، حضر مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، عضو إضافي في المجلس الوطني للثورة، تولى قيادة الولاية الثّانية سبتمبر 1956 خلفا لزيغود يوسف، عضوًا في لجنة التّنسيق والتّنفيذ مكلف بالشّؤون الخارجية 1957، وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ تأسيسها في19 سبتمبر 1958 بالقاهرة حتى سنة 1960، بعدها عين وزير الدولة إلى غاية 1962، بعد الاستقلال انتخب عضو في المجلس الوطني الجزائري، في سنة 1965 عين مديرا عاما للشركة الوطنية للحديد والصلب. توفي يوم 20 أوت 2010

[4] محمد حربي، مرجع سابق، ص: 114.

[5] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 351.

وموافقة، وهي العمليات كان الهدف منها هو إرهاب العدو وايقاظ المدن ودفعها للمشاركة في المسيرة الثورية، كما أعد "زيغود يوسف" بسلسلة من العمليات الفدائية يوم 5 جويلية 1955، التي تصادف ذكرى احتلال الجزائر 1830، هذه العمليات التي كانت عبارة عن كمائن استهدفت قطع جميع الطرقات الرئيسية الرابطة بين المدن والقرى لألحاق خسائر كبيرة بقوات العدو ن وغنم أكبر عدد من الأسلحة، كما تضمنت العمليات حملة واسعة تخريبية ضد منشآت العدو الاقتصادية. ولم يتجاوز كما تذكر روايات في شهر ماي 1955 قوات جيش التحرير المائتين (200) مجاهد نصفهم فقط يتوفر على بنادق الصيد، وارتفع إلى قرابة خمسمائة (500) مجاهد.[1]

وتعرف هذه المنطقة في الوثائق الفرنسية لشهر أكتوبر 1955 باسم الشمال القسنطيني والتي حددت حدودها افي طريق القالة، قالمة، عين أعبيد وقسنطينة، والميلية، والطاهير ، ثم تشير إلى توسع عمليات جيش التحرير الوطني بعد هجومات 20 أوت 1955، وأحصت عدد قواته فقد ذكرت بين 900 و 1200 مجاهد أسلحتهم تتكون من أربعة (4) أسلحة رشاش، وهي مسلحة بنسبة السلاح الحربي 30 % ، و 70 % سلاح صيد، وكان يتبع عدد المجاهدون المذكرون 1000 رجل جاهز لحمل السلاح، يرافقون جيش التحرير ، كما كان للمنطقة 1200 رجل احتياطي.[2]

في المنطقة الثالثة؛ اهتمت قيادتها في الأشهر الأول بتنظيم حملة شرح واسعة في أوساط مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الذين كانوا في غالبيتهم موالين "لمصالي الحاج" في خلافه مع اللجنة المركزية، وفي نفس الوقت كانت هيكلة جبهة التحرير تجري على جميع المستويات في حين كان التجنيد يتم ببطء نتيجة عدم الأسلحة الكافية. ولم تبدأ العمليات العسكرية في تلك المنطقة إلا في ربيع عام 1955. وكانت في شكل كمائن تنصب أساسًا للحصول على الأسلحة، وبالإضافة إلى ذلك كانت نشاطات جيش التحرير الوطني توجه لإعدام أعوان الشرطة وحراس الغابات والقياد وغيرهم من دعائم السلطات الاستعمارية، وكلما اعدم خائن استفاد مجاهد من سلاحه. وإلى جانب هذه العمليات العسكرية البسيطة، كان على جيش التحرير الوطني في المنطقة الثالثة أن يجابه المجموعات المسلحة التابعة للحركة الوطنية الجزائرية.[3]

أما المنطقة الرابعة؛ كانت أسوأ حظًا، لأن السلطات الاستعمارية التي كانت تتبع تحركات مناضلي حركة الانتصار ، قد تمكنت في خلال الشهور الأول من القاء القبض على أغلبية العناصر الذين بدأوا مع "رابح بطاط" بما في ذلك نوابه في العاصمة. وبيطاط نفسه سيقع أسيرًا في منتصف شهر فيفري سنة 1955. ونتيجة لذلك فإن المنطقة الرابعة كادت تختنق بعد حوالي سبعين يوما فقط

---

[1] **مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 – 1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، من ص ص: 77 -78.

[2] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص: 64.

[3] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص: 132.

من اندلاع الثورة، ويعود الفضل في بقائها وانتعاشها من جديد إلى "عمر أوعمران" الذي تمكن، رغم كل العراقيل، من إعادة تنظيم الهياكل ثم ساعدته الظروف على اختيار الرجال الأكفاء الذين عرفوا كيف يندمجوا بسرعة وكيف يسيطرون على الأوضاع بعد أن كادت تفلت من جهة التحرير الوطني لفائدة العدو.

من هؤلاء الإطارات البارزة "عبان رمضان" الذي خرج من السجن في النصف الثاني من شهر فيفري، ووضع نفسه تحت تصرف جبهة التحرير الوطني، مع العلم أنه كان مسؤولي حركة الانتصار قاد ولاية بجاية ثم ولاية عنابة إلى غاية سنة 1950 عندما ألقى عليه القبض وحكم عليه بالحبس لمدة خمس سنوات. وبسرعة كبيرة، وبفضل تكوينه السياسي والايديولوجي ومستواه الثقافي، استطاع أن يحتل الصدارة أمام مجنده "أوعمران"، وحتى أمام قائد المنطقة الثالثة "كريم بلقاسم" الذي كان يأتي إلى العاصمة يأخذ رأيه حول القضايا السياسية.[1]

وإذا كانت مجهودات عبان لم تسفر عن نتيجة تذكر في مجال التفاوض مع ممثلي الحزب الشيوعي والاتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء، فإن عملية التعبئة والتنظيم في أوساط مناضلي حركة الانتصار المحلولة قطعت خطوات عملاقة بعد 13 ماي سنة 1955 الذي أطلق فيه سراح أعضاء اللجنة المركزية الذين التحق معظمهم بجبهة التحرير الوطني في داخل البلاد وخارجها على حد سواء، ومن أبرز أولئك الأعضاء "بن يوسف بن خدة" الذي سيلعب دورًا حاسمًا في معركة الجزائر وعلى رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فيما بعد.

ورغم انشاء فرقتين مسلحتين في العاصمة تتحرك احداهما داخل حي بلكور، تحت اشراف "دبيح الشريف"، والثانية في حي القصبة تحت اشراف "يوسف سعدي" والفرقتان تحت توجيه سياسي لمسؤول جهوي يأخذ تعليماته مباشرة من "عبان رمضان" الذي يعمل بتنسيق مع "أوعمران" و"كريم بلقاسم". فإن هذا التنظيم لم يعرف أي نجاح يذكر في هذه الفترة من الثورة، وذلك بسبب سيطرة أجهزة المخابرات الاستعمارية وعدم وجود الإمكانيات المادية التي تسمح بالعمل الفوري.

وعلى العكس منذ لك، فإن التنظيم السياسي قد عرف تطورًا ملموسًا فأنشئ العديد من الخلايا، وتكاثرت المنشورات الداعية إلى عدم التعامل مع الإدارة الاستعمارية، وتضاعفت الاتصالات مع قادة التشكيلات السياسية المقيمين بالعاصمة ومع معظم الجزائريين المنتخبين الذين قدم عدد كبير منهم استقالته.[2]

بخصوص المنطقة الخامسة؛ فإن العمليات الأولى ليلة أول نوفمبر لم تلقى النجاح في معظمها، حيث تمكنت القوات الاستعمارية من الحاق خسائر فادحة بتلك المجموعة الأولى من المجاهدين

---

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق ، ص: 132 – 133.

[2] نفسه، ص ص: 135 – 136.

الذين كان يقودهم "محمد العربي بن مهيدي"، ومن جملة القتلى في ذلك اليوم الأول من الثورة الشهيد "بن عبد المالك رمضان" النائب الأول لقائد المنطقة. وهي النتائج السلبية التي تأثر بها "بن المهيدي" وجعلته يحاول الاتصال بالعاصمة مرة وبالمغرب الأقصى مرة أخرى يبحث عن الأسلحة وعن أحسن الوسائل التي تمكنه من تجاوز المحنة.[1]

وبخصوص نشاط الجبهة في الخارج فإن حول حدث دولي حضره الوفد الخارجي لطرح القضية الجزائرية هو مؤتمر "باندونغ" بإندونيسيا الذي انعقد في يوم 18 أفريل 1955، الذي ضم 29 دولة من آسيا وافريقيا، كان أول مؤتمر افريقي آسيوي، وحضره الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ممثلا للجزائر بصفته عضوا مراقبا.[2] واستطاع الوفد من تحقيق أول انتصار دولي تحرز عليه جبهة التحرير الوطني من خلال تحرك ممثلوها بحرية مطلقة ضمن وفد المغرب العربي الكبير، وتمكنوا من اقناع أغلبية الوفود المشاركة بعدالة القضية الجزائرية، وتجسدت هذه المجهودات المبذولة من طرف السيدين "حسين آيت أحمد" و"أمحمد يزيد" في تأكيد المؤتمر على تأييده لشعوب الجزائر والمغرب وتونس في تقرير مصيرها وفي عملها من أجل حصولها على الاستقلال.[3]

ب - من جانب السياسة الاستعمارية الفرنسية للقضاء على الثورة:

1 - الاعتقال وحجز الأسلحة:

عملت سلطات الاحتلال على تعزيز وجودها العسكري بالجزائر وذلك في محاولة منها لإخماد الثورة وتطهير الجبال من رجال المقاومة، فقتلت العديد منهم وزجت بالكثير في السجون حتى أن بعض الإحصاءات تذكر بان عدد الموقوفين قد بلغ حوالي 2000 مشبوها.[4]

كما تبنت سلطات الاستعمارية الفرنسية إجراءات خاصة بمنطقة الاوراس حيث سارعت إلى تكثيف عمليات نزع هذه الأسلحة المنتشرة بين السكان ومداهمة منازل ممتلكيها وحجزها حتى لا يتمكن قادة الثورة من الوصول إليها، حسب وثائق الإدارة الاستعمارية كانت حصيلة حجز الأسلحة الحربية من سكان ملحقتي بسكرة وأولاد جلال لشهر ديسمبر 1954 كما يلي:

أ . ملحقة بسكرة: 205 بندقية حربية و181 مسدسا و386 بندقية صيد، أي تم حجز مجموع 772 بندقية و2000 خرطوشة.

ب . ملحقة أولاد جلال: 30 بندقية حربية مع 243 خرطوشة و01 مدفع رشاش و02 مسدسات و17 بندقية صيد (امتلكت بصورة غير قانونية)، أي تم حجز مجموع 50 بندقية.[1]

---

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص: 136.

[2] **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع: 14، 01 جانفي 1958، ص: 5.

[3] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص: 140.

[4] أحسن بو مالي: **استراتيجية الثورة في مرحلتها الاولى 1954 - 1956**، منشورات م . و. م، بدون تاريخ، ص: 35.

ثم كثفت من عملياتها أكثر في شهر جانفي 1955، فكانت حصيلة هذا الشهر وتحت عنوان: (مراقبة واسترجاع الأسلحة من السكان) كما هو مبين في الجدول كالآتي:

أ . ملحق بسكرة:

	بندقية (*fusils ou mousquetons*)	ببندقية صيد	مسدس (*pistolet ou revolvers*)	مسدس (*pistolet d'arçon*)	
77	62	56	08	01	الزّاب الشرقي
81	07	72	02		أولاد سيدي صالح
147		100	47		الزّاب الظهراوي
32				32	غمرة
72				72	لعمور
108	15	60	33		الزّاب القبلي
07		07			أهل بن علي
181	37	87	56	01	الز"اب الأوسط
01				01	غموقات
1006	121	482	196	207	المجموع

ب . ملحق أولاد جلال:

- الأسلحة المحجوزة: 04 بنادق حربية (02 منها، حسب المعلومات القضائية)، و57 خرطوشة.
- الأسلحة المسلمة: 107 بندقية حربية و828 خرطوشة، و90 بندقية صيد غير مبلغ عنها و23 مبلغ عنها.[1]

وهذه أرقام أخرى؛ تُوردها الوثائق الأرشيفية تنقل مجموع الأسلحة المحجوزة حتى 20 ديسمبر 1954 لبلدية بسكرة المختلطة ودواوير جنوب الأوراس (لولاش – مشونش) وجاءت كما يلي:[2]

	بلدية بسكرة المختلطة	دواوير جنوب الأوراس (دوار لولاش ودوار مشونش)
بندقية حربية وبندقية نوع mousquetons	205	32
مسدسات (armes de poing)	181	26
بندقية صيد (armes de chesse)	286	101

(5) ***ANOM 93/4113****, (Territoire Militaire de Touggourt N°1008/541/S, N°1008/541/S, Bulletin de Renseignements* Mensuel, Mois de décembre1954, p:06).

(1) ***ANOM 93/4113****, (Territoire Militaire de Touggourt N°113/541/S, Bulletin de Renseignements Mensuel, Mois de Janvier 1955, pp :09-10).*

(2) ***ANOM 9323/37,*** *(Commune Mixte de Biskra, Extrait du Bulletin de renseignements mois décembre 1954).*

159	672	المجموع
831		

ومن جهة أخرى قامت بتطويق قرية أريس بقوات عسكرية هامة وذلك بأمر من الجنرال "سبيلمان" (*Spilman*)، ومن جهته طالب الجنرال "بول شاريار" الذي شغل منصب القائد العام للقوات العسكرية الفرنسية بالجزائر للفترة الممتدة من أوت 1954 إلى غاية جوان 1955[1] فقد طالب بالإمدادات الفورية من كاتب الدولة للحرب "جاك شوفاليه" ليضع في متناوله العديد من الكتائب المشكلة بالخصوص من المظليين (*DIAP25eme*) وثلاثة فرق من الشرطة المتنقلة (*C. R. S*) وعليه فإننا نجد بان العمليات الاولى ارتبطت بعزل مدينة أريس والهجوم على دوار اشمول.[2]

وفي 23 ديسمبر 1954 شنت القوات الفرنسية حملة عسكرية بجنوب جبال الاوراس، قام فيها حوالي 4000 عسكري فرنسي بالعملية المعروفة باسم فيوليت (*Violette*). تبعتها عملية تمشيط واسعة النطاق في جبال اشمول في 26 نوفمبر 1954 وأخرى بناحية الونزة في 20 ديسمبر 1954، تعرضت بدورها منطقة القبائل لنفس العملية من قبل الآلاف من العساكر الفرنسيين في 30 ديسمبر 1954 من خلال عملية الواس (*Aloès*)[3] وتبعتها عمليات عسكرية اخرى في منتصف شهر جانفي 1955 اطلق عليها عملية فيرونيك (*Véronique*) التي اشرف عليها الحاكم العام "روجي ليونارد" في جبل احمر خدو جنوب الاوراس سخرت لها إمكانات كبيرة بهدف القضاء على الثورة ، ورغم التدمير الشامل الذي ألحقه الهجوم الوحشي بالقرى التابعة للناحية وسقوط العديد من المجاهدين والمواطنين على السواء إلا أن الحاكم العام الفرنسي بالجزائر يعترف بشراسة المقاومة ، ويصرح خلال الندوة التي عقدها بباتنة يوم 21 جانفي 1955 قائلا : ((ينبغي أن لا ننتظر تحسنا كاملا ونهائيا للوضع الأمني قبل أشهر عديدة بسبب وعرة المناطق وشاسعتها ...)).[4]

2 - تهجير السكان وتعزيز القوات الفرنسية:

قامت السلطات الاستعمارية بتهجير السكان من المناطق الجبلية معقل الثورة واتبعتها بعمليات تدمير واسع النطاق استعملت فيها المدافع والرشاشات التي كانت تعززها الطائرات بمختلف أنواعها للقصف الجوي، بهدف القضاء على مراكز الثوار والمناطق الساخنة، وأيضا حرمانهم – الثوار- من استخدامها كقواعد للتموين.[5] وهي العمليات التي خلفت مئات الشهداء وتدمير قرى بكاملها،

---

(1) *Yyes Courierre,* ***La Guerre d'Algérie Les Fils de La toussaint ;*** *éditions Rahma ; Alger 1992, pp: 66 - 67.*

(2) *Ferhat Abbas ,* ***Autopsie d'une Guerre*** *: éditions Garnier Paris France 1981, p: 92.*

(3) *Mohamed Teguia ,* ***L'Algérie en guerre*** *; Editions OPU ; Alger, p: 102.*

(4) *Phillipe Tripier ,* ***Autopsie d'une Guerre*** *: Paris Editions ;1972 , p; 97.*

(5) محمد عباس، نصر **بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص: 139.

نظرا لاستخدامها لأسلحة محظورة ومنها النبالم الذي استخدم بالأوراس في إطار عملية "فيرونيك" في 10 جانفي 1955.

وفي 25 جانفي 1955 تم تعيين "جاك سوستيل" (*Jacques Soussstelle*)[1]حاكما عاما خلفا "لروجي ليونارد" المعروف بحله العسكري للمشكل الجزائري، وأمام قلق القادة العسكريين وإلحاحهم على إرسال تعزيزات عسكرية للقوات المرابطة في الجزائر، التي صارت عاجزة في مواجهتها للثوار، وعليه قرر مجلس الوزراء بتاريخ 16 ماي1955 بإرسال 40 ألف عسكري إضافي واستدعاء الاحتياطيين، الذي دعمته بتطبيق لمبدأ المسؤولية الجماعية عن وقوع العمليات الثورية ومنح التفويض المطلق للعسكريين، بمعنى منحهم تفويض يقضي باتخاذهم أي إجراء يرون فيه عاملا مساعدا بإمكانه القضاء على تلك المجموعة الثائرة ضد فرنسا.[2] وقد أدى ذلك إلى مضاعفة تعداد القوات العسكرية الفرنسية خلال فترة وجيزة من 80 ألف عسكري في نوفمبر 1954 ليصل إلى 160 ألف في شهر جويلية، ليناهز في نهاية السنة إلى 190 ألف عنصرا، بالإضافة إلى الاستنجاد بخبراء حرب الهند الصينية، نذكر منهم العقيد "ديكورنو" الذي كان بمثابة الساعد الأيمن بالأوراس لكل من والجنرال "فانو كسام" (*Vano Kassim*) المختص في إدارة الحروب عسكريا و الجنرال بارلنج (*Parlange*) الذي قدم من أغادير المغرب والذين يتقن اللغة العربية لإدارة الحرب على الصعيد النفسي والمعنوي بمساعدة العقيد "غوسو" التابع للمكتب الخامس. ولكي لا تنتشر الثورة بالمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) المجاورة للأوراس، نقلت إليها السلطات الاستعمارية وبأمر من الجنرال "شاريار" القائد العام للجيش الفرنسي بالجزائر ثلاثة فيالق من الجيش الفرنسي بقيادة العقيد دي كورنو (*De Corno*) بناحية السمندو في منتصف شهر ماي سنة 1955. والتي اتبعها بتعليمات الوالي العام "جاك سوستال" المتمثلة في:

- الأولوية المطلقة للعمليات العسكرية مع عدم التردد في استعمال الطيران.
- تشديد العقوبات على المتواطئين مع المتمردين تطبيقا للعقوبة الجماعية.
- حجز ممتلكات الثوار ومواشيهم.[3]

3 - قانون الطوارئ ومبدأ المسؤولية الجماعية:

---

[1] (1912-1990)، خريج المدرسة العليا للإدارة، وهو مبرز في الفلسفة وباحث في علم الأعراق، انضم سنة 1940 إلى (فرنسا الحرة)، وعضو اللّجنة الوطنية بلندن أشرف على لجنة مصلحة العمل السّري (*BCRA*) في الفترة ما بين (1943 إلى 1944)، وفي سنة 1945 تمّ تعيينه وزيرا للمستعمرات. بعد تعيينه واليا عاما على الجزائر حل بها يوم 15 فبراير 1955. ينظر: قريقور ماتياس، **الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع (1955 . 1962)**، ترجمة: م. جعفري، منشورات السائحي، الجزائر، 2013، ص:24.

[2] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص: 126. وأيضا: *Phillipe Tripier, op-cit, p :76*

[3] محمد عباس، مرجع سابق ص: 140.

بعد رحيل حكومة ماندیس فرانس (*Mendès France*) التي عينت جاك سوستيل كوالٍ عام للجزائر في 26 جانفي 1955خلفًا لروجي ليونار قبل سقوطها يوم 5 فيفري 1955 ومجيء حكومة أدرغار فور (*Edgar Faur*e) في 24 فيفري 1955، التي سارعت هي الأخرى إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات السّياسية والعسكرية والقانونية للقضاء على الثّورة في مهدها، كان أخطر إجراء اتخذته هو ذلك الذي تناولته الصّحافة الصادرة يوم 19 مارس في شكل بيان من وزارة الدّاخلية يحمل عنوان (حالة الطوارئ)، والذي جاء فيه أن حالة الطوارئ تمثل حلاً وسطًا بين الحالة العادية حيث الاحترام الكلي لجميع الحريات وحالة الحصار التي تؤدي حتمًا إلى تفكيك الهياكل التّقليدية، لأنها تنقل الحكم إلى السّلطات العسكرية، كون أن حالة الطّوارئ تبقي للسّلطات المدنية حق ممارسة الحكم وتعمل على تركيزه وتدعيمه ليصبح أكثر ملاءمة مع أحداث تعد كارثة عمومية، من شأنها أن تعرض الأمن للخطر وأن تمس بالسّيادة الوطنية.[1]

لقد حدّد هذا القانون الذي صادق عليه المجلس الوطني الفرنسي يوم 1 أبريل 1955 وأصبح ساري المفعول بعد يومين من ذلك، مجموعة من الإجراءات ذات الطّابع القمعي والردعي، وهذا بغرض تمكين الحكومة من أداة قانونية تستطيع بواسطتها وبسرعة استرجاع الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل أول نوفمبر 1954، وإعادة الأمن والهدوء إلى المناطق التي كانت فيها أعمال الاعتداء. فقد خول هذا القانون السّلطات العسكرية والمدنية صلاحيات مطلقة لاتخاذ الإجراءات: النفي والإقامة الجبرية، تحديد تحرك الأشخاص ووسائل النقل في أماكن وأوقات معينة، مداهمة المنازل في كل الأوقات وتفتيشها، تشديد الرّقابة على الصّحافة والمنّشورات ووسائل الإعلام المرئية والسّمعية، محاكمة الأشخاص المدنيين من قبل المحاكم العسكرية والاستثنائية دون مراجعة أحكامها.[2]

وقد حدّدت السّلطات الفرنسية في البداية مدة تطبيق حالة الطّوارئ بستة أشهر قابلة للتجديد، وأن يكون سريان تطبيقه محصورا على المناطق التي تشهد أكثر اضطرابا، وهي المتمثلة في عمالات باتنة، تبسة، تيزي وزو. إلا أن الإجراء ما فتئ أن طبق على الشّرق الجزائري في خريف سنة 1955، ثم عمم على كامل التّراب الجزائري بموجب مرسوم 28 أوت 1955، وهذا بعد هجومات 20 أوت 1955 في الشّمال القسنطيني وما ترتب عنه من توسيع لرقعة العمل الثّوري.[3]

بخصوص تطبيق هذا القانون في المنطقة الأولى فإن الولاية العامة لم ينته شهر المصادقة على صدوره بعد وسريان تطبيقه حتى أصدرت في يوم 28 أبريل 1955 قرارًا يقضي بوضع البلديتين المختلطتين ببسكرة والوادي تحت نظام (حالة الرقابة) والتي هي فرع من حالة الطّوارئ، وتقضي حالة الرقابة هذه بمنع التجول ليلا من غروب الشّمس إلى مطلعها، على كل راجل وراكب، إلا بعد الإحراز

---

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق ص ص:104-105.

[2] الغالي الغربي، مرجع سابق، ص ص: 268-269.

[3] نفسه، ص:269.

على جواز خاص، أما القوافل فإنه لا يحق لها أن تجتاز تلك المنطقة إلا بسلوك طرق معينة.[4] فكان الهدف من تطبيق قانون الطّوارئ في بلدية بسكرة المختلطة ودائرة باتنة ووادي سوف هو عزل الأوراس عن الجنوب التونسي وإمكانية إيصال الأسلحة من القطر اللّيبي الشقيق.[1]

4 - إقامة المحتشدات:

كما صدر الإدارة الاستعمارية تعليمات برفع المحتشدات والتجمعات، ونشطت الرقابة السياسية في ميداني الثقافة والإعلام، حيث صودرت مجموعة من الكتب لأنها تتعرض لحرب العصابات وحروب التحرير بصفة عامة. ومنعت من العرض بعض الأفلام الأمريكية مثل (قنطرة وادي كواي) و(الجنرال) وغيرهما مما له صلة بالمقاومة والكفاح المسلح.[2]

5 - مشروع سوستيل الإصلاحي:

في يوم 01 جوان 1955 تقدم "جاك سوستيل" بمجموعة من الإصلاحات لمجلس الوزراء لمناقشتها والمصادقة عليها. ومشروع هذه الإصلاحات المقدمة تشمل العديد من المجالات الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها ما ورد في قانون 1947 ومنها ما هو ليد المرحلة، وهو المشروع الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي يوم 26 جوان، وأعطت حكومة "إدقار فور" للحاكم العام "جاك سوستيل" الضوء لتنفيذه.[3] وتمثلت نقاط برنامجه في ما يلي:

1 - تقسيم إداري جديد لإنشاء عمالات ودوائر اخرى بهدف تسهيل عملية مراقبة وضبط حركة المواطنين.

2 - عصرنة الفلاحة وذلك بإدخال الآلات التي ستؤدي حتما إلى تطوير الإنتاج الذي سيكون له الأثر الفعال من اجل انشغال الجزائريين عما يجري على الساحة السياسية ويعملون في مزارعهم، ويتوقفون عن الانخراط في صفوف الثورة وجيش التحرير.

3 - تعزيز الصناعة الخفيفة مع تكثيف انتشارها كي تسمح بخلق مناصب جديدة للعمل وتمتص العاطلين عن العمل قبل أن يلتحقوا بالثورة.

4 - تحويل البلديات المختلطة إلى بلديات كاملة الصلاحيات قصد خلق انسجام إداري وذلك استجابة لمطالب النخبة في الجزائر.

5 - فصل الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية استجابة لمطالب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

6 . تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية وهو مطلب جميع التيارات السياسية في الجزائر.

7 - محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية لتقريب الجزائريين من الأمة الفرنسية.

---

[4] ((يوميات الأزمة الجزائرية))، **البصائر**، مصدر سابق، ع: 317، 14 رمضان 1374هـ، الموافق 6 ماي 1955م، ص:8.

[1] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص:97.

[2] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص: 127.

[3] الغالي الغربي، مرجع سابق، ص ص: 210-213.

8 - فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين حتى يشعر الشاب بأنه مهتما به ويحس بالمساواة.

9 - فتح باب التوظيف للجزائريين حتى لا يبقى ذلك حكرا على المستعمرين وبذلك يتم إنشاء فئة من الأهالي داخل الطبقة المتوسطة والميسورة وتتوفر لها ظروف العيش الكريم وبذلك تبتعد عن نداء التمرد، نتيجة لوضعها المريح.

10 - المطالبة بزيادة المساعدات للمشاريع الاجتماعية التي من شانها أن تخلق جوا من الارتياح والرضا لدى غالبية السكان الجزائريين.[1]

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص ص: 110-111.